

وبعبارة أخرى : تجديد الدعوة لـ « الأرض » الى العودة والتعاون مع الحزب الشيوعي ضمن اطار الجبهة الشعبية ( العربية ) الا ان احدا لم يستجب لهذا النداء .

غير أن قصة « الأرض » لم تنته عند هذه المرحلة ، إذ عادت لتظهر مجددا — ولاحق مرة — في سنة ١٩٦٥ . لقد كان من المقرر ان تجري في اسرائيل ، في اوائل تشرين الثاني ( نوفمبر ) من تلك السنة ، الانتخابات العامة للكنيست السادس — وهي المناسبة التي تقرر الاستفادة منها عن طريق الاشتراك في الانتخابات ، إذ ربما تمكنت الحركة من العمل على انجاح واحد من اعضائها ، على الأقل ، فيصبح عضوا في الكنيست يتمتع بحصانة تساعد على تجديد ممارسة العمل السياسي ، مما يفتح شفرة في الجدار الذي اقيم حول « الأرض » . وقد ازداد التأييد لاتخاذ هذا الموقف بعد أن اتضح أن الشروط التي يفرضها القانون لترشيح قائمة ما للاشتراك في الانتخابات هي ، نسبيا ، سهلة بحيث ان كل ما يطلب لمثل هذا العمل هو الحصول على توقيع ٧٥٠ شخصا ، ممن لهم الحق في الانتخاب ، لتزكية القائمة ، وايداع مبلغ ٥ آلاف ليرة اسرائيلية لدى لجنة الانتخابات المركزية ، وهو ما فعلته « الأرض » معلنة انها ستشارك في الانتخابات العامة بواسطة « قائمة الاشتراكيين » التي ضمت عشرة مرشحين من أعضاء الحركة ومؤيديها . اما رد فعل السلطة على هذا العمل ، فلم يكن مختلفا عن ردود الفعل في الحالات السابقة ، إذ قبل تسجيل القائمة رسميا اصدر الحاكم العسكري اوامره بنفي أربعة من المرشحين ، اعتبرهم « محرضين » على هذا « النشاط المعادي للدولة » (١١٧) ، الى عراد وبيسان وطبريا وصفد ، وهي مدن لا يسكنها العرب ، لمنعهم بذلك من التأثير في الناخبين ، وبقوا هناك الى ما بعد فترة اجراء الانتخابات . وفي الوقت نفسه ، فرضت اوامر الإقامة الجبرية على العديد من نشيطي الحركة . ولكن هذه الاجراءات لم تمنع تشكيل القائمة والطلب من لجنة الانتخابات المركزية المصادقة عليها ، فلاجأت السلطة الى اجراءات أخرى لم يتضح معناها الا فيما بعد ، عندما بدأ يصل للجنة العديد من الرسائل التي يسحب بها اصحابها توقيعاتهم التي منحت لتزكية القائمة ، الا أن توقيع اصحاب هذه الرسائل لم تلغ في النهاية عندما اتضح ان كل الرسائل كانت مشابهة وكتبت على نماذج واحدة ومعدة سلفا (١١٨) ، مما دل على وجود دوائر رسمية معينة وراءها . ولكن لجنة الانتخابات المركزية ، المؤلفة اساسا من مندوبين عن الاحزاب التي كانت ممثلة في الكنيست السابق والتي ستشارك في الكنيست المقبل وبصفتهم هذه معنيين طبعيا بتقليص عدد القوائم المنافسة لهم في الانتخابات ، قررت ، بارشاد ودعم رئيسها موشيه لنداو ، وهو أحد قضاة المحكمة العليا الذين كانوا قد حضروا قيام « حركة الأرض » ، عدم المصادقة على القائمة والسماح لها بالاشتراك في الانتخابات ، لان المبادرين الى تشكيلها « يشجبون سلامة دولة اسرائيل وحقيقة وجودها » (١١٩) . ومرة أخرى توجهت « الأرض » بالشكوى الى المحكمة العليا التي صادقت على قرار اللجنة (١٢٠) ، وأيدت منع « قائمة الاشتراكيين » من الاشتراك في الانتخابات . ومع انتهاء هذه المرحلة ، توفقت « الأرض » عن بذل أي نشاط يهدف الى الحصول على صفة الشرعية ضمن الكيان الاسرائيلي (١٢١) .

ان الاجراءات المناهضة « للأرض » ، على أية حال ، لم تتوقف عند حل الحركة ، وانما استمرت بعد ذلك لتصفية الجيوب التي اعتقدت السلطات ان « الأرض » خلفتها وراءها . فخلال وجود « الأرض » وبعده ، اتهمت من قبل السلطات — بجد متناه — بأنها عملت او حثت او ايدت او باركت قيام نواد رياضية في بعض القرى العربية في المثلث ، وهي النوادي التي كان الشباب العربي يقيمها اساسا للعمل على حل بعض مشكلاته ، بعد ان شعر بالاهمال الذي تبديه الدوائر الاسرائيلية المختصة تجاهه (١٢٢) . فقد اعتبرت السلطات هذه النوادي بمثابة بؤر لتجمعات قومية قد تشكل « خطرا على